



Journal of World Religions and Interfaith

ISSN: 2958-9932 (Print), 2958-9940 (Online)

Vol. 4, Issue 1, Spring (January-June) 2025, PP.234-256

HEC Recog. no. 2(27)HEC/R&ID/RJ/24/630, Date: 16/4/2025

HEC: <https://www.hec.gov.pk/english/services/faculty/journals/Documents/List%20of%20national%20journals%20on%20web-1.pdf>

Journal homepage: <https://journals.iub.edu.pk/index.php/jwrih>

Issue: <https://journals.iub.edu.pk/index.php/jwrih/issue/view/240>

Link: <https://journals.iub.edu.pk/index.php/jwrih/article/view/4065>

Publisher: Department of World Religions and Interfaith Harmony, the Islamia University of Bahawalpur, Pakistan



Title The Legal Presumption Regarding Things between Permissibility, Prohibition, and Suspension: A Comparative Juristic Study

Author (s): **Dr. Ghazi Abdul Rehman Qasmi**
Assistant Professor, Institute of Islamic Studies,
Bahauddin Zakariya University, Multan, Pakistan
Dr. Razia Shabana
Associate Professor, Institute of Islamic Studies,
Bahauddin Zakariya University, Multan, Pakistan

Received on: 12 April, 2025
Accepted on: 15 June, 2025
Published on: 30 June, 2025

Citation: Dr. Ghazi Abdul Rehman Qasmi, & Dr. Razia Shabana. (2025). The Legal Presumption Regarding Things between Permissibility, Prohibition, and Suspension: A Comparative Juristic Study. *Journal of World Religions and Interfaith Harmony*, 4(1), 234–256. Retrieved from <https://journals.iub.edu.pk/index.php/jwrih/article/view/4065>

Publisher: The Islamia University of Bahawalpur, Pakistan



Google Scholar



Journal of World Religions and Interfaith Harmony by the [Department of World Religions and Interfaith Harmony](#) is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

الأصل في الأشياء بين الإباحة والمنع والتوقف: دراسة فقهية مقارنة

The Legal Presumption Regarding Things between Permissibility, Prohibition, and Suspension: A Comparative Juristic Study

Dr. Ghazi Abdul Rehman Qasmi

Assistant Professor

Institute of Islamic Studies

Bahauddin Zakariya University, Multan, Punjab, Pakistan.

Email: gaqasimi@bzu.edu.pk

Dr. Razia Shabana

Associate Professor

Institute of Islamic Studies

Bahauddin Zakariya University, Multan, Punjab, Pakistan.

Email: raziashabana@bzu.edu.pk

Abstract

In the juristic perspective regarding "the origin" (i.e., the fundamental ruling) of things, there are three well-known theories:

Permissibility (Ibahah): This theory asserts that, fundamentally, all things are permissible unless there is clear evidence indicating their prohibition. This means that everything is naturally halal (lawful) and permissible until the Shariah explicitly forbids it.

Suspension (Tawaqquf): According to this theory, if there is no clear evidence in the Shariah regarding a particular matter, it is prudent to suspend judgment. This means that neither its permissibility nor its prohibition will be established until a clear legal ruling is found regarding it.

Prohibition (Harām): This theory posits that, fundamentally, all things are prohibited until there is evidence from the Shariah allowing their permissibility.

Generally, among scholars, the first theory of permissibility (Ibahah) is more widely accepted, as it is considered closer to the general principles of the Qurān and Sunnah. The research article in question presents an analytical and comparative study of the arguments surrounding the differences of opinion among scholars regarding these three views.

Keywords: Islam, Origin in Things, Permissibility, Prohibition, Suspension.

التمهيد

اختلف أهل العلم في مسألة الأصل في الأشياء قبل ورود حكم الشريعة، وقد ظهرت ثلاثة أقوال في هذا الموضوع، على القول الأول، الأشياء في الأصل مباحة، فمن رأى شيئاً جاز له استعماله والتملك به- وأما على القول الثاني، على الحظر، فلا يجوز الانتفاع بها ولا التصرف فيها. وفي القول الثالث، على الوقف، فلا يُحكم فيها بالتحريم ولا بالإباحة-

وكل قول له أدلة يستند إليها قائلوه في تبني موقفهم. ونحن، بتوفيق الله تعالى وعونه، نقدم مقارنة وتحليلاً لأقوال أهل العلم الثلاثة، مع توضيح خلفياتها وأدلتها-

القول الاول

الأصل في الأشياء هو الإباحة والحل، ما لم ترد دلالة شرعية أو عقلية على الحرمة- أصحاب القول الأول هم كالتالي-

قال الإمام أبو بكر الجصاص الرازي الحنفي (ت-370هـ):

الأشياء على الإباحة⁽¹⁾

قال العلامة ابن حزم الأندلسي (ت-456هـ):

وأما قول اصحابنا فانهم قالو:الاشياء على الطهارة حتى ياتي نص بتحريم شئ او

تنجيسه فيوقف عنده⁽²⁾

قال العلامة ابن عبد البر المالكي (ت-463هـ):

و الاصل في الاشياء الاباحه حتى يصح المنع بوجه لا معارض له ودليل غير محتمل للتاويل⁽³⁾

قال الشيخ فخرالدين الرازي (ت-606هـ):

وطائفة من فقهاء الشافعية والحنفية أنها على الإباحة-⁽⁴⁾

قال شيخ الاسلام ابن قدامة (ت-620هـ):

لأن الأصل الحل⁽⁵⁾

قال المحقق الكمال ابن الهمام (ت-861هـ):

(1) الجصاص الرازي، احمد بن علي، ابو بكر، احكام القرآن، بيروت، دارالكتب العلمية، 1415هـ، 1/32

(2) ابن حزم اندلسي، علي بن احمد، ابو محمد، المحلى بالاثار، بيروت، دارالفكر، 1/170

(3) ابن عبد البر مالكي، يوسف بن عبد الله، التمهيد، المغرب، وزارة عموم الاوقاف، 1387هـ، 6/344

(4) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، التحرير في اصول الفقه، مصر، مصطفى البابي الحلبي، 1351هـ، ص235

(5) ابن قدامة، عبد الله بن احمد، المغني، مكتبة القاهرة، 1138هـ، 1/58

ابن قدامة، عبد الله بن احمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، بيروت، دارالكتب العلمية، 1414هـ، 1/509

والمختار أن الأصل الإباحة عند جمهور الحنفية والشافعية.⁽⁶⁾

قال الحموي الحنفى (ت 1098هـ):

ذكر العلامة قاسم بن قطلوبغا في بعض تعاليقه أن المختار أن الأصل الإباحة عند جمهور أصحابنا.⁽⁷⁾

جمهور الأحناف، المالكية والشافعية والحنابلة هم كذلك من القائلين بذلك. وللاختصار، يتم الاكتفاء بذكر أسماء بعض الأئمة المشهورين.

من الأحناف، الإمام أبو زيد الدبوسي (ت-430هـ)، الإمام السرخسي (ت-483هـ)، الإمام برهان الدين المرغيناني (ت-593هـ)، الإمام ابن أبي العز (ت-792هـ)، العلامة العيني (ت-855هـ)، الملا علي القاري (ت-1014هـ) قد اختاروا هذا الرأي.⁽⁸⁾

ومن المالكية، العلامة ابن رشد الجد (ت-520هـ)، الإمام مازري (ت-536هـ)، وآخرون اختاروا كذلك هذا الرأي.⁽⁹⁾

ومن كبار أئمة الشافعية، الإمام أبو العباس أحمد بن عمر ابن سريج البغدادي (ت-306هـ)، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (ت-340هـ)، القاضي أبو حامد المروزي (ت-376هـ)، والإمام أبو حامد

⁽⁶⁾ الرازي، فخر الدين، محمد بن عمر، المحصول، مؤسسة الرسالة، 1418هـ، 1/158.

⁽⁷⁾ الحموي، أحمد بن محمد، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ، 1/223.

⁽⁸⁾ الدبوسي، ابوزيد، عبدالله بن عمر، تقويم الأدلة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ، 1/458 (قال علماؤنا بالإباحة حتى يقوم دليل الحظر)؛ السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، 1414هـ، 24/77 (الأصل في الأشياء الإباحة، وأن الحرمة بالنهي عنها شرع)؛ المرغيناني، علي بن أبي بكر، برهان الدين، الهداية، بيروت، دار احياء التراث العربى، 2/278 (والإباحة أصل)؛ ابن أبي العز، علي بن علي، التنبيه على مشكلات الهداية، السعودية، مكتبة الرشد، 1424هـ، 5/747 (والأصل الحل إلى أن يرد منع)؛ العيني، العيني، محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ، 12/70، 342 (الأشياء كلها على الإباحة في الأصل عندنا)؛ ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، كمال الدين، التحرير في أصول الفقه، مصر، مصطفى البابي الحلبي، 1351هـ، ص 235؛ ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكوة المصابيح، بيروت، دار الفكر، 1422هـ، 1/249 (الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يصرف عنها دليل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، أو القياس على وجه الصحة).

⁽⁹⁾ ابن رشد الجد ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، ابو الوليد، المقدمات الممهدات، دار الغرب الاسلامي، 1408هـ، 2/62 (أصل الإباحة)؛ المازري، محمد بن علي، ابو عبدالله، شرح التلقين، دار الغرب الاسلامي، 2008هـ، 1/267 (أصل الإباحة).

الغزالي (ت-505هـ) يتبنون نفس الموقف،⁽¹⁰⁾ كما أن العلامة جلال الدين السيوطي (ت-911هـ) قد فضل هذا الرأي أيضًا.⁽¹¹⁾

ومن الحنابلة، يمتاز العالمان الشيخ عبد العزيز بن حارث بن أسد، أبو الحسن التميمي (ت-371) والإمام أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني (ت-510هـ) برأيهما هذا.⁽¹²⁾ وذكر الزركشي (ت-794هـ) مفصلاً عن قائلين بهذا القول.⁽¹³⁾

الأدلة النقلية

قال الله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁴⁾

⁽¹⁰⁾ السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد، قواطع الأدلة، بيروت، دارالكتب العلمية، 1418هـ، 2/48 (وقال القاضي أبو حامد المروزي وأبو إسحاق المروزي وحكي ذلك أيضاً عن ابن سريج أنها على الإباحة أيضاً)
الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد، أحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة، 2/273 (أصل الإباحة)
⁽¹¹⁾ السيوطي، عبد الرحمن، جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، 1411هـ، 1/60 (الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم هذا مذهبتنا)

⁽¹²⁾ ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 1423هـ، 1/132 (اختلف في الأفعال والأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع ما حكمها فقال التميمي وأبو الخطاب، والحنفية: هي على الإباحة: إذ قد علم انتفاعنا بها من غير ضرر علينا، ولا على غيرنا، فليكن مباحاً ولأن الله سبحانه خلق هذه الأعيان لحكمة لا محالة، ولا يجوز أن يكون ذلك لنفع يرجع إليه، فثبت أنه لنفعنا)؛ الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، مؤسسة الرسالة، 1407هـ، 1/391 (المسألة «الثانية»: يعني من مسألتها المباح «الانتفاع بالأعيان قبل» ورود «الشرع على الإباحة» أي: على حكم الإباحة محكوم بإباحته «عند» أبي الحسن «التميمي وأبي الخطاب» من أصحابنا «و» عند «الحنفية وهو» يعني الانتفاع بالأعيان

⁽¹³⁾ الزركشي، بدر الدين، محمد، البحر المحيط في أصول الفقه، دارالكتبي، 1414هـ، 1/203
أنها على الإباحة، وبه قال معتزلة البصرة، وأهل الرأي وأهل الظاهر كما قال الأستاذ أبو منصور. وقال أبو زيد الدبوسي في تقويم الأدلة: "إنه قول علماء الحنفية. وقال ابن برهان: إنه الصحيح عند المعتزلة. وحكاه ابن السمعاني في القواطع " عن القاضي أبي حامد المروزي وعن أبي إسحاق المروزي من أصحابنا. قال: وحكي عن ابن سريج أيضاً. وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وأكثر المعتزلة وحكاه أبو عبد الله الزبيري من قدامه أصحابنا في كتابه عن كثير من أصحابنا منهم أبو الطيب بن الخلال وغيره. وحكاه القاضي أبو الطيب الطبري عن القاضي أبي حامد وحكاه سليم الرازي عن أبي إسحاق المروزي، وابن سريج، وأكثر الحنفية، وأهل الظاهر. وحكاه عبد الوهاب والباقي عن أبي الفرج المالكي -وقال صاحب المصادر " اختاره الشريف المرتضى، وهو الصحيح. وقال صاحب الواضح " من المعتزلة: إنه قول عامة الفقهاء والمسلمين، وبه قال أبو علي وابنه أبو هاشم الجبائلي، وأبو عبد الله البصري، ونصره عبد الجبار.

⁽¹⁴⁾ القرآن، البقرة: 29

والاستدلال بهذه الآية من وجهين-الوجه الأول: إن هذه الآية وردت في مقام الامتنان فقد امتن الله سبحانه وتعالى علينا بخلق ما في الأرض لنا، وأبلغ درجات المن الإباحة-والوجه الثاني: أن الله عز وجل أضاف ما خلق لنا باللام، واللام تفيد الملك وأدنى درجات الملك إباحة الانتفاع بالمملوك.⁽¹⁵⁾

وفي موضع آخر

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾⁽¹⁶⁾

وكذلك في موضع آخر، يقول الله تعالى:

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾⁽¹⁷⁾

مستدلاً بهذه الآيات، يقول الإمام أبو بكر الجصاص الرازي (ت-370هـ):

يحتج بجميع ذلك في أن الأشياء على الإباحة مما لا يحظره العقل فلا يحرم منه شيء إلا ما قام دليله⁽¹⁸⁾

ما المقصود بالدليل؟ الإمام أبو بكر الجصاص الرازي يقول في موضع آخر:

فقد صح عندنا أن الأشياء على أصل الإباحة حتى يقوم الدليل من عقل أو سمع على الحظر⁽¹⁹⁾

ينقل الإمام الزركشي (ت-794هـ) استدلال القائلين بالإباحة من هذه الآية ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ فيقول:

لأنه استفهام إنكار فيدل على امتناع تحريم مطلق الزينة، ويلزم من امتناع تحريم مسمى الزينة أن لا يحرم شيء من أحادها، فإذا انتفت الحزمة بقيت الإباحة، وهو المطلوب.⁽²⁰⁾

قال العلامة ابن حزم الأندلسي (ت-456هـ):

وأما قولهم: إن الأشياء على الإباحة بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119] وبقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

⁽¹⁵⁾ محمد صدقي، الدكتور، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ، ص191

⁽¹⁶⁾ القرآن، الجاثية: 13

⁽¹⁷⁾ القرآن، الاعراف: 32

⁽¹⁸⁾ الجصاص، ابوبكر، احكام القرآن، 1/32

⁽¹⁹⁾ الجصاص، ابو بكر، احمد بن على، شرح مختصر طحاوي، دار البشائر الاسلاميه، 1431هـ، 6/373

⁽²⁰⁾ الزركشي، البحرالمحيط في اصول الفقه، 8/10

[البقرة: 29] فصحيح-⁽²¹⁾

قال الله تعالى:

﴿الَّذِي آعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾⁽²²⁾

قال الإمام القرافي المالكي (ت 668هـ):

وذلك يدل على أن الإذن في الجميع بهذه المدارك الشرعية الدالة على الحل قبل ورود الشرائع، فلو لم ترد هذه النصوص لقال هؤلاء الفقهاء لا علم لنا بتحريم ولا إباحة⁽²³⁾

قال الله تعالى:

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁴⁾

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت 728هـ):

دلت الآية من وجهين: أحدهما: أنه وبخهم وعنفهم على ترك الأكل مما ذكر اسم الله عليه قبل أن يحله باسمه الخاص فلو لم تكن الأشياء مطلقة مباحة لم يلحقهم ذم ولا توبيخ إذ لو كان حكمها مجهولاً أو كانت محظورة لم يكن ذلك الوجه الثاني: أنه قال: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ والتفصيل التبيين فبين أنه بين المحرمات فما لم يبين تحريمه ليس بمحرم. وما ليس بمحرم فهو حلال إذ ليس إلا حلال أو حرام.⁽²⁵⁾

قد بحث العلامة ابن تيمية في هذا الموضوع بشكل مفصل وشافٍ وكافٍ، حيث يكتب:

فاعلم أن الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها أن تكون حلالاً مطلقاً للأدميين وأن تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابسها ومباشرتها ومماسستها وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة يفزع إليها حملة الشريعة فيما لا يحصى من الأعمال وحوادث الناس وقد دل عليها أدلة عشرة - مما حضرني ذكره من الشريعة⁽²⁶⁾

⁽²¹⁾ ابن حزم أندلسي، على بن أحمد، أبو محمد، المحلى بالاثار، بيروت، دارالفكر، 1/176

هذه الملاحظة تؤخذ في الاعتبار أن هنا العلامة ابن حزم الأندلسي قد قرر هذا القول "صحيحاً" بينما في كتابه الثاني "الأحكام في أصول الأحكام" قرر القول "التوقف" حقاً، كما ستأتي التفاصيل في القول الثالث أن شاء الله تعالى.

⁽²²⁾ القرآن، طه: 50

⁽²³⁾ القرافي، أبو العباس، أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393هـ، ص 92

⁽²⁴⁾ القرآن، الانعام: 119

⁽²⁵⁾ ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، السعودي، مجمع الملك فهد، 1416هـ، 21/536

⁽²⁶⁾ المرجع السابق، 21/535

على ذلك، فقد قدم الإمام المذكور رحمه الله العديد من الأدلة من القرآن والسنة، والتي يمكن الاطلاع عليها في هذا المقام. كل هذه الأدلة تثبت أن الأصل في الأشياء هو الإباحة.

قد استدل الإمام ابن رجب الحنبلي (ت-795هـ) أيضاً، بهذه الآية ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ أيضاً، حيث كتب:

فعنفهم على ترك الأكل مما ذكر اسم الله عليه، معللاً بأنه قد بين لهم الحرام، وهذا ليس منه، فدل على أن الأشياء على الإباحة، وإلا لما ألحق اللوم بمن امتنع من الأكل مما لم ينص له على حله بمجرد كونه لم ينص على تحريمه.⁽²⁷⁾

وفي موضع آخر، يقول الله تعالى:

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽²⁸⁾

قال الإمام ابوزيد الدبوسي (ت-430هـ) مستدلاً بالآية المذكورة:

فالله تعالى أمره بالاحتجاج بعدم نزول التحريم في كتاب الله لبقاء الإباحة لأنها أصل لنا بقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽²⁹⁾ والإضافة بلام التملك أبلغ جهتي الإباحة⁽³⁰⁾

وكذلك قول رسول الله ﷺ:

«الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»⁽³¹⁾

«دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»⁽³²⁾

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت-852هـ) مستنبطاً من هذا الحديث:

⁽²⁷⁾ ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن احمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، دار السلام

للتباعة والنشر والتوزيع، 1424هـ، 2/835

⁽²⁸⁾ القرآن، الانعام: 145

⁽²⁹⁾ القرآن، البقرة: 29

⁽³⁰⁾ الدبوسي، ابوزيد، عبدالله، تقويم الادلة في اصول الفقه، بيروت، دارالكتب العلمية، 1421هـ، ص261

⁽³¹⁾ الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، الحلبي، مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ، 4/220، رقم الحديث: 1726

⁽³²⁾ البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح، دار طوق النجاة، 1422هـ، 9/94، رقم الحديث: 7288

واستدل به على أن جميع الأشياء على الإباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع⁽³³⁾
وفي حديث آخر، قال ﷺ:

«إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»⁽³⁴⁾
قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:

و في الحديث أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف⁽³⁵⁾
وقد استدل أيضًا على ذلك بواقعة أخرى، حيث كان في غزوة خيبر الصحابة رضي الله عنهم
يأكلون لحم الحمر الأهلية، فلما علم النبي ﷺ بذلك، قال:
«أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا»⁽³⁶⁾

لذا تُذكر الروايات:

«فَأَكْفَنْتِ الْقُدُورُ وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِاللَّحْمِ»⁽³⁷⁾

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله) مستدلاً إلى هذه الواقعة:
وأن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر
الحيوان من قبل أن يستأمرُوا مع توفر دواعيهم على السؤال⁽³⁸⁾
وكذلك في حديث آخر:

«إِنَّ اللَّهَ قَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا وَنَهَى عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا
تَعْتَدُوهَا وَغَفَلَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا»⁽³⁹⁾

يقول الملا علي القاري (ت-1014هـ):

«فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا» أي: لا تفتشوا عن تلك الأشياء، دل على أن الأصل في الأشياء
الإباحة⁽⁴⁰⁾

وكذلك في حديث آخر، قال النبي ﷺ:

⁽³³⁾ العسقلاني، ابن حجر، احمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دارالمعرفة، 1379هـ، 13/263

⁽³⁴⁾ البخاري، الجامع الصحيح، 9/95، رقم الحديث: 7289

⁽³⁵⁾ ابن حجر، فتح الباري، 13/269

⁽³⁶⁾ البخاري، الجامع الصحيح، 5/130، رقم الحديث: 4196

⁽³⁷⁾ المرجع السابق، 5/131، رقم الحديث: 4199

⁽³⁸⁾ ابن حجر، فتح الباري، 9/656

⁽³⁹⁾ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 22/221، رقم الحديث: 589

⁽⁴⁰⁾ ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، دارالفكر، 1422هـ، 1/279

«مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»⁽⁴¹⁾

يقول الشيخ عبد الغني المجدد الحنفي (ت-1296هـ):

(قوله وما نهيتكم الخ تمسك لمن قال ان الأصل في الأشياء الإباحة⁽⁴²⁾

من الأدلة المذكورة أعلاه، يتبين أن جميع الأشياء قد خُلِقَتْ لمصلحة الإنسان، وهي في أصلها مباحة ما لم ترد دلالة شرعية أو عقلية على الحرمة.

الأدلة العقلية

قال الخطيب البغدادي (ت-463هـ):

واحتج من قال هي على الإباحة: بأن الله تعالى خلقها وأوجدها ، فلا يخلو من أن يكون خلقها لغرض أو لغير غرض ، فلا يجوز أن يكون لغير غرض ، لأنه يكون عبثاً والله لا يجوز أن يكون عبثاً في أفعاله ، فوجب أن يكون خلقها لغرض ، ولا يخلو من أن يكون ليضر بها أو لينفع ، فلا يجوز أن يكون ليضر بها ، لأنه حكيم لا يبتدي بالضرر ، فوجب أن يكون للنفع ، ولا يخلو من أن يكون لنفع نفسه أو لنفع عباده ، فلا يجوز أن يكون لنفع نفسه ، لأنه غني غير محتاج إلى الانتفاع فوجب أن يكون خلقها لينفع بها عباده ووجب أن يكون تصرفهم فيها مباحاً ، وأن يكون خلقها آذناً لهم في الانتفاع بها.⁽⁴³⁾

من خلال هذا، يتبين أن الله تعالى قد خلق كل شيء لهدف معين. فإذا كان وجود هذه الأشياء بلا هدف، فإنه سيكون عبثاً، وهو ما يتعارض مع حكمة الله. وهدف هذه الأشياء إما أن يكون إلحاق الضرر أو تحقيق المنفعة.

ولا يجوز أن يكون الهدف إلحاق الضرر، لأن الله تعالى حكيم ولا يبدأ بالضرر أبداً. أما إذا كان الهدف هو تحقيق المنفعة، فإن هذه المنفعة قد تكون لذاته تعالى أو لعباده. وبما أن الله تعالى غني، فلا يمكن أن يكون الغرض من خلق هذه الأشياء هو احتياجه إليها. لذلك، فإن الغرض من خلق هذه الأشياء هو فقط لتحقيق منفعة عباده، وهذا دليل على أنه ينبغي أن يكون التصرف (الاستخدام) فيها جائزاً. لقد خلق الله هذه الأشياء من أجل أن يستفيد منها العباد، ومن الضروري أن يكون استخدامها مباحاً. وهذه الحجة تعزز موقف القائلين بالإباحة، حيث تشير إلى أن الأصل في جميع الأشياء هو الإباحة ما لم توجد دلالة واضحة على حرمتها.

⁽⁴¹⁾ ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، داراحياء الكتب العربيه، 3/1، رقم الحديث: 3349

⁽⁴²⁾ المجددي، عبد الغني، انجاح الحاجة شرح السنن ابن ماجه، كراچی، قديمی كتب خانہ، ص2

⁽⁴³⁾ الخطيب البغدادي، احمد بن علي، ابو بكر، الفقيه والمتفقه، السعوديه، دار ابن الجوزي، 1421هـ، 1/528

قدّم الإمام أبو المظفر السمعاني (ت-489هـ) الأدلة العقلية المفصلة للقائلين بالإباحة، والتي سنذكر ملخصها بتغير يسير:

العقل يدل على أن الانتفاع من الأشياء، مثل تناول المأكولات وشرب المشروبات وركوب المركوبات ولبس الملابس، هو من المنافع التي لا يوجد فيها شيء من وجوه القبح، فهي حسنة، والعقل يقر بمشروعية المستحسنات. وأما تناول الفواكه وشرب الماء، فهما منفعتان قطعية، وكذلك كل ما يشبههما. فإذا لم يكن هناك قبح، فإن الانتفاع بها جائز، كما هو الحال مع التنفس في الهواء. ويثبت هذا الكلام أيضاً أن الانتفاع من الأشياء يؤدي إلى الفعل. وعندما تخلو هذه الأشياء من وجوه القبح والأضرار والمفاسد، يُحكم بحسنها. وبالتالي، فإنه يُعتبر أن الاعتبار يُعطى للإشارات والأدلة. لذا، فإن العقلاء لا يلومون من ينهى عن فعل فيه ضرر ومفسدة، ولكنهم يلومون من يمنع فعلاً بلا إشارات أو أدلة. على سبيل المثال، إذا منع شخص آخر من تناول طعام لذيق بحجة وجود مفسدة فيه، دون تقديم دليل أو إشارة، يُلام. ولكن إذا قال نفس الكلام بعد ظهور علامة أو إشارة، فلا يُلام. لذا، ثبت أن الاعتبار في مفسدات الأمور يكون للإشارات، وإذا لم تكن موجودة، يكون الفعل حسناً. ومع ذلك، لا يُقال إنه لا يجوز التصرف في ملكية شخص آخر دون إذنه، فإن الكون ملك لله، فكيف يمكن الانتفاع بدون إذنه؟ فهذا قياس باطل، لأن ملكية الإنسان وملكية الله تختلف، ولا يمكن الجمع بينهما. كما أن الله تعالى خلق الأشياء دون هدف أو غرض، وإلا لكان ذلك عبثاً، وهو محرم. فإذا ثبت أن خلقها لهدف، فيكون هناك حالتان: إما أن خلقها كان للضرر، أو للنفع. ولا يجوز القول بأن خلقها كان للضرر، لأن ذلك يناقض حكمة الحكيم. وعندما يُعلم أن خلقها كان للنفع، فإنه يكون هناك حالتان: إما أن يكون الهدف هو انتفاع الله بها، أو انتفاع العباد. والأولى غير جائزة، لأن الذات الإلهية غنية عن المنافع، ولا تصل إليها منفعة. لذا، يُستنتج أن الله خلق هذه الأشياء من أجل نفع العباد، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت مباحة للعباد. وبالتالي، ثبت أن الأصل في الأشياء هو الإباحة، وأن وجود دليل على الحرمة ضروري، مما يُبطل قول من اعتبر الأصل في الأشياء هو الممانعة أو التوقف.⁽⁴⁴⁾

(44) السمعاني، قواطع الأدلة، 2/50، 51 (واستدلوا من حيث المعقول وهو أن الانتفاع بالعين أكلاً في المأكول وشرباً في المشروب وركوباً في المركوب ولبساً في الملابس منفعة ليس فيها وجه من وجوه القبح فكان حسناً والعقل يجوز فعل

بكل حال، فإن جمهور أهل العلم يميل إلى أن الأصل في الأشياء هو الإباحة. ومن هذا القاعدة يُستنتج حكم الحيوانات غير المعروفة والنباتات المجهولة العلامة ابن نجيم المصري (ت-970هـ) يكتب:

ويتخرج عليها ما أشكل حاله فمنها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول اسمه⁽⁴⁵⁾
مستثنيات قاعدة الإباحة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت-728هـ):

الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى⁽⁴⁶⁾
قال الشاطبي (م-790هـ):

ولا يصح أن يقال فيما فيه تعبد: إنه مختلف فيه على قولين: هل هو على المنع أم هو على الإباحة؟ بل هو أمر زائد على المنع؛ لأن التعبديات إنما وضعها للشارع، فلا يقال في صلاة سادسة. مثلاً. إنها على الإباحة، فللمكلف وضعها. على أحد القولين. ليتعبد بها لله؛ لأنه باطل بإطلاق، وهو أصل كل مبتدع يريد أن يستدرك على الشارع⁽⁴⁷⁾
قال عبدالرحمن السعدي (ت-1376هـ):

الأصل في العبادات الحظر إلا ما ورد عن الشارع تشريعه⁽⁴⁸⁾
وكذلك في لحم الحيوان وعصمة الانسان الأصل هو الحرمة.

كتب العلامة ابن القيم (ت-751هـ):

الأصل في الذبائح التحريم⁽⁴⁹⁾

حتى يتبين في الذبيحة أنه تم ذبح الحيوان بطريقة مشروعة، فإنه يجب اعتبار اللحم حراماً. وكذلك في الأضباع، فإن الأصل هو الحرمة.
كتب العلامة ابن القيم:

المستحسنات... وإذا ثبت بهذه الدلائل حسن الانتفاع بهذه الأعيان وإن الخلق وقع لذلك بطل القول بالحظرية وبطل القول بالوقف)

⁽⁴⁵⁾ ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم، الاشباه والنظائر، بيروت، دارالكتب العلمية، 1419هـ، 1/57

⁽⁴⁶⁾ ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، 29/17

⁽⁴⁷⁾ الشاطبي، ابراهيم بن موسى، الاعتصام، السعودية، دار ابن عفان، 1412هـ، ص472

⁽⁴⁸⁾ السعدي، عبدالرحمن بن ناصر، رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المهمة، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1418هـ، ص105

⁽⁴⁹⁾ ابن قيم الجوزية، محمد، اعلام الموقعين عن رب العالمين، السعودية، دار ابن الجوزي، 1423هـ، 3/101

الأصل في الإبزاع التحريم⁽⁵⁰⁾

قال العلامة السيوطي (ت- 911هـ):

الأصل في الإبزاع الحرمة حتى يرد دليل على الحل⁽⁵¹⁾

قال الإمام عبد الرحمن شيخي زادة (ت- 1078هـ):

واعلم أن الأصل في الأشياء كلها سوى الفروج الإباحة--- وإنما تثبت الحرمة بعارض

نص مطلق أو خبر مروي فما لم يوجد شيء من الدلائل المحرمة فهي على الإباحة⁽⁵²⁾

لذا فإن لحم الحيوان محرم من حيث الأصل ما لم يُعلم أنه تم ذبحه بالطريقة الشرعية، وكذلك فإن الاستفادة من فرج أي امرأة غير جائزة أصلاً، ولكنها حلال بعد عقد النكاح-

يجدر بالذكر أن الأصل في الأشياء الإباحة ليس على الإطلاق، بل له قيود وشروط، منها: ألا يكون هناك نص صريح يخالفها، وألا تكون تلك الأشياء ضارة بأحد، وألا تناقض مقاصد الشريعة، وألا تسبب فساداً أو إفساداً-

قال القاضي أبو يعلى (م- 458هـ):

واعلم أنه لا يجوز إطلاق هذه العبارة؛ لأن من الأشياء ما لا يجوز أن يقال: إنها على

الحظر، كمعرفة الله تعالى، ومعرفة وحدانيته-ومنها ما لا يجوز أن يقال: إنها على

الإباحة، كالكفر بالله، والجحد له، والقول بنفي التوحيد-وإنما يتكلم في الأشياء التي

يجوز في العقول حظرها وإباحتها، كتحرير الخنزير، وإباحة لحم الأنعام⁽⁵³⁾-

القول الثاني

الأصل في الأشياء هو الحظر وهذا قول بعض الشافعية والمعتزلة ببغداد- كما كتب الإمام أبو

المظفر السمعاني (ت- 489هـ):

وقال بعض أصحابنا إنه على الحظر إلا أن يرد الشرع بإباحتها وهو قول بعض

البغداديين من المعتزلة⁽⁵⁴⁾

⁽⁵⁰⁾ ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، 2/245

⁽⁵¹⁾ السيوطي، الاشباه والنظائر، 1/257

⁽⁵²⁾ شيخي زاده، عبد الرحمن، مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر، بيروت، دار احياء التراث العربي، 2/568

⁽⁵³⁾ قاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين، العدة في اصول الفقه، بدون ناشر، 1410هـ، 4/1243

⁽⁵⁴⁾ السمعاني، قواطع الادله، 2/48

الزركشي، البحر المحيط في اصول الفقه، 1/204 (أنها على الحظر، وبه قال معتزلة ببغداد وقال أبو عبد الله الزبيري من أصحابنا: إنه الحق وبه قال أبو علي بن أبي هريرة وعلي بن أبان الطبري، وأبو الحسين بن القطان)

ومن كبار علماء الحنابلة الحسن بن حامد (ت 403هـ) والقاضي أبو يعلى (ت 458هـ) وكانا على نفس الرأي- قال شيخ الإسلام ابن قدامة الحنبلي (ت-620هـ):

وقال ابن حامد، والقاضي، وبعض المعتزلة: هي على الحظر⁽⁵⁵⁾
وقد نسب علامة السيوطي (ت-911هـ) ذلك إلى الإمام أبي حنيفة (ت-150هـ) قال:
وعند أبي حنيفة: الأصل فيها التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة⁽⁵⁶⁾
قال ابن نجيم (ت-970هـ):

وقال بعض أصحاب الحديث: الأصل فيها الحظر⁽⁵⁷⁾

الادلة النقلية

قال الله تعالى :

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾⁽⁵⁸⁾

فيقول الإمام القرافي المالكي (ت 668هـ) يذكر طريقة استدلالهم:

ومفهومه أن المتقدم قبل الحل هو التحريم⁽⁵⁹⁾

وكذلك في موضع آخر يقول الله تعالى

﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾⁽⁶⁰⁾

يقول القرافي:

ومفهومه أنها كانت قبل ذلك محرمة فدل على أن حكم الأشياء كلها كانت على

الحظر⁽⁶¹⁾

المناقشه

لكن نقول إن هذا الاستدلال ليس تاماً في موقفه، لأن أهل الجاهلية كانوا يحللون كثيراً من الأشياء ويحرمون كثيراً من الأمور، فنزلت في ذلك الآية الكريمة:

⁽⁵⁵⁾ ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، 1/133

⁽⁵⁶⁾ السيوطي، الاشباه والنظائر، 1/60

⁽⁵⁷⁾ ابن نجيم المصري، الاشباه والنظائر، 1/57

⁽⁵⁸⁾ القرآن، المائدة: 04

⁽⁵⁹⁾ القرافي، ابو العباس، احمد بن ادريس، شرح تنقيح الفصول، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393هـ، ص 92

الزركشي، البحر المحيط في اصول الفقه، 1/150

⁽⁶⁰⁾ القرآن، المائدة: 01

⁽⁶¹⁾ القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص 92

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا
أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽⁶²⁾

فقد كتب الإمام أبو بكر الجصاص الرازي (ت 370هـ) ما يلي

روي عن طاوس أن أهل الجاهلية كانوا يستحلون أشياء ويحرمون أشياء فقال الله تعالى
قل لا أجد في ما أوحى إلى محرماً⁽⁶³⁾

إن الذين قالوا بالمنع قد استدلوا بآيات لتثبيت أصل المنع، وليس من الضروري أن تكون هذه الحرمة من
الله عز وجل، ثم جاء حكم الإباحة. وقد يكون أن أهل الجاهلية قد حرموا بعض الأشياء بأنفسهم، وقد
جاء الحكم الشرعي لإباحتها

الادلة العقلية

قال الخطيب البغدادي (ت-463هـ):

فأما من قال هي على الحظر، فاحتج: بأن جميع المخلوقات ملك لله عز وجل، لأنه
خلقها وأنشأها، ولا يجوز الإنتفاع بملك الغير من غير إذنه، والذي يدل على ذلك أن
أمالك الأدميين لا يجوز لأحد منهم أن ينتفع بملك غيره إلا بإذنه، فكذلك ملك الله لا
يجوز لأحد أن ينتفع به بغير إذنه⁽⁶⁴⁾

قال الإمام أبو المظفر السمعاني (ت-489هـ):

وأما من قال بالحظر. قال: وذلك لأن الشئ إذا لم يكن له من الظاهر أصل يستدل به
على حكمه استشهد له بالنظائر والأمثلة والأشباه وألحق حكمه بهذا وقد علمنا أن
الأشياء كلها ملك الله تعالى وله الخلق والأمر وملك الغير لا يجوز تناوله إلا بإذنه فوجب
أن تكون الأشياء كلها على الحظر وينبغي أن تبقى الأشياء على ملك مالكها ولا يتعرض
لشئ منها إلا بإذنه وأمره ولأن الملك علة الحرمة على غير المالك بدليل سائر الأملاك.
فإذا وجدت علة الحرمة ولم توجد علة الإباحة كان الشئ على الحرمة هذا مجموع
كلام المخالفين⁽⁶⁵⁾

⁽⁶²⁾ القرآن، الانعام: 145

⁽⁶³⁾ الجصاص، احكام القرآن، 3/21

⁽⁶⁴⁾ الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، 1/528

⁽⁶⁵⁾ السمعاني، قواطع الادله، 2/52

إنّ الدليل العقلي الذي يستند إليه القائلون بحرمة الأشياء هو أنه عندما لا يتوفر لأي شيء أصل يُمكن الاستناد إليه لاستنباط حكمه، فإنه يجب اللجوء إلى نظائره وأشباهه لإلحاق الحكم به. بمعنى آخر، عندما تكون الأدلة المباشرة غير متاحة، يمكن استخدام الأمثلة المشابهة لفهم كيفية التعامل مع الشيء المعني. ونحن نعلم جميعاً أن كل شيء في هذا الكون هو ملك لله تعالى، وهو الذي خلقه وأوجده، وبالتالي فإن له الحق الكامل في التصرف به كما يشاء. فالخلق والأمر بيد الله، مما يعني أنه لا يمكن لأحد التصرف في ملكه إلا بإذنه. عندما يتعلق الأمر بملكية الإنسان، فإن الشخص الذي يمتلك شيئاً لديه الحق في التحكم به، وأي تصرف فيه من قبل شخص آخر بدون إذنه يُعتبر تعدياً على ملكيته. وهذا المبدأ هو سائد في جميع أنواع الملكيات، سواء كانت أملاًكاً مادية أو معنوية. لذا، إذا كان من غير الجائز التصرف في ملكية شخص آخر بدون الحصول على إذنه، فإن المنطق يُشير إلى أنه من غير الممكن أيضاً التصرف في ملكية الله تعالى بدون إذنه، لأنه هو الأحق بحماية ملكه. إذا لم يكن هناك سبب يبرر إباحة الشيء، فإن ذلك يعني أن الشيء سيكون على حرمة، أي أنه لا يجوز استخدامه أو التصرف به. ولهذا السبب، اختار هؤلاء الأصحاب الرأي القائل بالمنع أو الممانعة في هذه المسألة، مؤكدين على أهمية احترام الملكية سواء كانت لله أو للناس.

المناقشة

نقول إن هذا الاستدلال ضعيف أيضاً، لأن هناك فرقاً بين ملكية الإنسان وملكية الله. الأشياء التي تملكها الإنسان، التصرف فيها بدون إذنه يُعتبر ضرراً على المالك، لأن منافع وخسائر الأشياء تصل إلى البشر. أما في ملكية الله تعالى، فلا يُتصور أن يصل نفع أو ضرر إلى الله. كما أن الشريعة قد منعت من التصرف في أملاك البشر بدون إذنه، في حين أنه لا توجد دليل شرعي يمنع التصرف في الأشياء التي هي ملك لله تعالى. وموضوع البحث هنا هو ما هو حكم الشيء إذا لم تقدم الشريعة أي إرشاد في هذا الشأن؟ بالإضافة إلى ذلك، ورد في حديث أن المخلوقين هم عيال الله، وقد قال النبي ﷺ:

«الْخَلْقُ عِيَالُ اللَّهِ وَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»⁽⁶⁶⁾

عندما يتم تحفيز الناس على أن ينفعوا الآخرين من أشياءهم المملوكة، فإن الكون كله هو ملك لله تعالى، لذا فإن الاستفادة منه تكون أولى بجواز.

القول الثالث

الأصل في الأشياء الوقف لا يقضى فيها بحظر ولا إباحة وهو ما اختاره بعض الشافعية

⁽⁶⁶⁾ البزار، احمد بن عمرو، ابو بكر، مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم،

1988ء، 13/332، رقم الحديث: 6947

والحنفية-

قال الخطيب البغدادي (ت-463هـ):

وأما من قال إنها على الوقف وهو القول الصحيح⁽⁶⁷⁾

قال العلامة ابن حزم الأندلسي (ت-456هـ):

وقال آخرون وهم جميع أهل الظاهر وطوائف من أهل أصحاب القياس ليس لها حكم

في العقل أصلاً لا بحظر ولا بإباحة وإن كل ذلك موقوف على ما ترد به الشريعة قال

أبو محمد وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره⁽⁶⁸⁾

قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي (ت-476هـ):

الأعيان المنتفع بها قبل أن يرد الشرع على الوقف في قول كثير من أصحابنا فلا نقول

إنها مباحة ولا محظورة وهو قول الصيرفي وأبي علي الطبري ومذهب الأشعري⁽⁶⁹⁾

قال الإمام أبو المظفر السمعاني (ت-489هـ):

قال كثير من أصحابنا: إنها على الوقف لا نقول إنها مباحة ولا محظورة وهو قول

الصيرفي وأبو بكر الفارسي وأبي علي الطبري وبه قال أبو الحسن الأشعري⁽⁷⁰⁾

قال ابن نجيم (ت-970هـ):

قال أصحابنا: الأصل فيها التوقف⁽⁷¹⁾

قال سراج الدين ابن نجيم (ت-1005هـ):

الصحيح من مذهب أهل السنة أن الأصل في الأشياء التوقف⁽⁷²⁾

قال الحصكفي (ت-1088هـ):

المنصور من أن الأصل في الأشياء التوقف⁽⁷³⁾

الادلة النقلية

قال الله تعالى :

⁽⁶⁷⁾ الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، 1/528

⁽⁶⁸⁾ ابن حزم أندلسي، على بن احمد، ابو محمد، الاحكام في اصول الاحكام، بيروت، دارلأفاق الجديدة، 1/52

⁽⁶⁹⁾ الشيرزاي، ابراهيم بن على، ابو اسحاق، التبصره في اصول الفقه، دمشق، دارالفكر، 1403 هـ، ص532

⁽⁷⁰⁾ السمعاني، قواطع الادله، 2/48

⁽⁷¹⁾ ابن نجيم المصري، الاشباه والنظائر، 1/57

⁽⁷²⁾ سراج الدين ابن نجيم، عمر بن ابراهيم، النهر الفائق شرح كنزالدقائق، دار الكتب العلمية، 1422 هـ، 3/224

⁽⁷³⁾ الحصكفي، علاء الدين، محمد بن على، الدر المختار شرح تنوير الابصار، دار الكتب العلمية، 1423 هـ، ص20

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾⁽⁷⁴⁾

فيقول الخطيب بغدادى (ت 463هـ) يوضح استدلال القائلين بالتوقف:

فأوقع جل ذكره اللائمة على المحلل منهم والمحرم لها ، وسوى بينهما في تحليل ما لم يأذن الله فيه ، وتحريم ما لم ينه الله عنه ، فوجب بذلك المساواة بين الزاعمين ، أنها في الأصل على الإباحة ، وبين القائلين أنها في الأصل على التحريم⁽⁷⁵⁾

هذا الاستدلال يُوضّح أن الله تعالى قد ألقى اللائمة على الذين يحللون أو يحرمون شيئاً، وبين أن كلاً منهما سواءٌ في هذا الأمر. فالأمر الذي لم يحلّه الله تعالى لا يجوز اعتباره حلالاً، أي لا يجوز لأحد أن يحلّه بناءً على رأيه الشخصي-وكذلك الأمر الذي لم يحرمه الله لا يجوز أن يُعتبر حراماً، مما يعني أنه ليس للناس الحق في إصدار أحكام بناءً على آراءهم الشخصية أو تصوراتهم.

علاوة على ذلك، إذا ادعى شخص ما أن الأشياء أصلها الإباحة، مُصرّاً على أن كل شيء يُعتبر حلالاً حتى يُثبت تحريمه، فإنه يُساوي بذلك الشخص الذي يقول إن الأشياء أصلها الحرمة، الذي يعتقد أن كل شيء يُعتبر حراماً حتى يأتي نصٌ يُثبت إباحته-هنا، يُشير الخطيب البغدادي إلى أن هناك نوعاً من المساواة بين هذين النظريين، لأن كل طرفٍ قد اتخذ قراراً بناءً على أساسٍ يعتبر مخالفاً للأحكام الشرعية. وبالتالي، يتوصل إلى نتيجة مفادها أن علينا الاعتماد على أحكام الله وحده، بدلاً من التمسك بآرائنا الشخصية، مع ضرورة الالتزام بالدلائل الشرعية.

وكذلك في موضع آخر يقول الله تعالى

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَتَفَتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾⁽⁷⁶⁾

يقول الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (ت 476هـ):

فمنع الله تعالى من الحكم في الشيء بأنه حلال أو حرام فدل على أنه متوقف على ما يرد الشرع-⁽⁷⁷⁾

⁽⁷⁴⁾ القرآن، يونس: 59

⁽⁷⁵⁾ الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، 1/528

⁽⁷⁶⁾ القرآن، النحل: 116

⁽⁷⁷⁾ الشيرزاي، أبو اسحاق، التبصره في اصول الفقه، 1/535

الادلة العقلية

يقول الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (ت 476هـ) في بيان الدليل العقلي:

أن المباح ما أذن فيه صاحب الشرع والمحظور ما حرمه صاحب الشرع فإذا لم يرد الشرع وجب أن لا يكون مباحا ولا محظورا فوجب أن يكون على الوقف. ولأن هذه الأعيان ملك لله تعالى له أن يمنع من الانتفاع بها وله أن ينسخ الانتفاع بها وله أن يوجب الانتفاع بها وقبل أن يرد الشرع لا مزية لأحد هذه الوجود على الباقي فوجب التوقف في الجميع⁽⁷⁸⁾

كلام الشيخ الشيرازي تحتاج إلى مزيد من التوضيح، المباح هو ما أذن فيه صاحب الشرع، أي أن الشريعة قد أعطت الإذن باستخدامه. أما المحظور فهو ما حرمه صاحب الشرع، مما يعني أن الشريعة قد منعت من استخدامه. إذا لم يكن هناك حكم من الشريعة على شيء معين، فهذا يعني أنه ليس مباحًا ولا محظورًا، وبالتالي يكون في حالة "وقف"، أي أنه في حالة غير متعينة وليس له حكم محدد. هذه الأشياء هي ملك لله تعالى، وله الحق في منع الانتفاع بها أو تغيير طريقة استخدامها أو فرض استخدامها. وقبل ورود الشريعة، لا يوجد أي تفضيل بين هذه الأشياء. لذلك، يتعين علينا أن نتوقف عن إصدار أحكام بشأنها، فلا نستطيع أن نضعها تحت حكم معين. لذا، طالما لم يرد حكم واضح من الشريعة، فإن استخدام الأشياء أو عدم استخدامها يكون في حالة "وقف"، وكل ما في ملك الله تعالى متساوي في هذه الحالة. ولهذا، يجب علينا الانتظار حتى تأتي أحكام الشريعة لنحدد ما إذا كانت الأشياء مباحة أو محظورة. قال الحموي الحنفى (ت 1098هـ):

وقال بعض أصحابنا: الأصل فيها التوقف، ودليل هذا القول أن طريق ثبوت الأحكام سمعي وعقلي، والأول غير موجود، وكذا الثاني فلا تقطع على أحد الحكمين.⁽⁷⁹⁾

طريقة إثبات الأحكام إما أن تكون سمعية، أي تلك الأحكام التي تثبت من النصوص، مثل القرآن والسنة. فإذا لم يكن هناك حكم واضح من الشريعة، فلا توجد أسس سمعية. أو تكون عقلية، وهي الأحكام التي تُحدد على أساس العقل. فإذا لم يكن هناك دليل واضح في هذا الشأن، فهذا يعني أنه لا يمكن أيضًا اتخاذ قرار من خلال العقل. عندما لا يكون هناك حكم ثابت سواء سمعي أو عقلية، فإنه من المستحيل أن نتأكد من حكم محدد مثل الحلال أو الحرام. وعندما تكون كلتا القاعدتين، السمعية والعقلية، غير موجودة، يجب علينا أن نتبنى "التوقف" بشأن تلك الأشياء، مما يعني أنه لا يمكن تحديد وضعها حتى

⁽⁷⁸⁾ المرجع السابق، 1/533.

⁽⁷⁹⁾ الحموي، أحمد بن محمد، غمز عيون البصائر في شرح الأنشاه والنظائر، بيروت، دارالكتب العلمية، 1405هـ، 1/225.

تُقدم دليل واضح. وبهذا، يمكن القول إنه لا يمكن اعتبار شيء حلالاً أو حراماً في الأصل ما لم يكن هناك حكم واضح من الشريعة أو العقل. ومن هذا المنظور، يُعتمد على مبدأ "التوقف"، الذي يوفر طريقاً آمناً في حالة عدم اليقين في الأحكام.

المناقشة

اجاب أهل العلم عن هذا بأن الذين قالوا بأصالة الإباحة لم يقولوا ذلك من عند أنفسهم، بل قالوه بناءً على دلائل من كتاب الله وسنة رسوله. كما نقل العلامة الشوكاني (م - 1250هـ) عن ذلك: ويجاب عن هذا: بأن القائلين بأصالة الإباحة لم يقولوا بذلك من جهة أنفسهم، بل قالوه بالدليل الذي استدلوا به من كتاب الله وسنة رسوله، كما تقدم، فلا ترد هذه الآية عليهم، ولا تعلق لها بمحل النزاع.⁽⁸⁰⁾

هذا يعني أن هؤلاء الفقهاء يعتمدون في آرائهم على نصوص شرعية واضحة، وليس على آراء شخصية أو اجتهادات فردية. فهم يرون أن الأصل في الأشياء هو الإباحة ما لم يوجد دليل قاطع على التحريم. في هذا السياق، يستند العلماء إلى آيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية تؤكد أن الله تعالى خلق الأشياء للانتفاع بها، وأنه لم يحرم شيئاً إلا بدليل واضح. وبالتالي، فإن هذا الموقف يعكس فهماً عميقاً للشريعة الإسلامية، حيث يعتمد الفقهاء على القواعد الشرعية الأساسية التي تنص على أن الحكم الشرعي يجب أن يكون مستنداً إلى نصوص واضحة. كما يشير العلماء إلى أن هذه القاعدة تُسهم في تحقيق العدالة والتوازن في المجتمع، حيث تتيح للأفراد الاستفادة من نعم الله دون الخوف من تحريم غير مبرر. وهذا يتطلب فحصاً دقيقاً للنصوص الشرعية والابتعاد عن الآراء المبتدعة أو التفسيرات الشخصية التي قد تؤدي إلى التضيق على الناس. لذا، يمكن القول إن هذا الاستدلال هو جزء من منهجية الفقهاء في التعامل مع القضايا الفقهية، حيث يسعون دائماً إلى التمسك بالنصوص الشرعية كأساس لتحديد الحلال والحرام، مما يعزز من موثوقية الآراء الفقهية ويدعمها بأدلة قوية.

ثمرة الاختلاف

1- إذا تأملنا، نجد أن الفرق بين القائلين بالإباحة والقائلين بالوقف هو فرق في التعبير فقط، لأن القائلين بالوقف يقولون: إن القيام بذلك الفعل لا يُثاب عليه، وتركه لا يُؤثم. ومعنى ذلك أنه إذا فعل الفعل فلا إثم فيه، وبالتالي لا يكون محظوراً بل يكون مباحاً. كما قال القاضي أبو يعلى الحنبلي (م-458هـ):

⁽⁸⁰⁾ الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دارالكتاب العربي، 1419هـ، 2/289.

والقائل بالوقف موافق لمن قال بالإباحة في التحقيق لأن من قال بالوقف يقول: لا يثاب على الامتناع منه، ولا يَأْثَمُ بفعلها وإنما هو خلاف في عبارة⁽⁸¹⁾.
كتب عبدالعزيز البخاري (م-730هـ):

قال عبد القاهر البغدادي وتفسير الوقف عندهم أن من فعل شيئا قبل ورود الشرع لم يستحق بفعله من الله تعالى ثوابا ولا عقابا، وإلى هذا القول مال الشيخ أبو منصور - رحمه الله - فإنه ذكر في شرح التأويلات⁽⁸²⁾
كتب الشيخ عبدالرحمن بن صالح العبد اللطيف:

ويمكن أن يقال - توفيقا - بين القول بالتوقف والقول بالإباحة - إنهما يؤولان إلى نتيجة واحدة؛ لأن مراد من قال بالتوقف - غالبا - هو أنه لا يحكم عليها بحظر ولا إباحة قبل ورود الدليل الشرعي بذلك، ونتيجة هذا القول أنه لا حرج في الفعل ولا في الترك وهو بمعنى الإباحة، إلا أنهم تحاشوا التعبير بالإباحة؛ لأنها حكم شرعي لا بد أن يقوم على دليل، وقد أشار إلى هذا المعنى عدد من الأصوليين⁽⁸³⁾
كتب ابو حامد الغزالي (م-505هـ):

وإن عنوا بكونه مباحا أنه لا حرج في فعله ولا تركه فقد أصابوا في المعنى وأخطئوا في اللفظ؛ فإن فعل البهيمة والصبي والمجنون لا يوصف بكونه مباحا وإن لم يكن في فعلهم وتركهم حرج⁽⁸⁴⁾

ولكن يرى الفقيه الحنبلي المشهور ابن عقيل (م-513هـ) أن القائلين بالوقف أقرب إلى القائلين بالحظر من القائلين بالإباحة، لأن القائلين بالوقف يميلون في الفتوى إلى الامتناع عن الإقدام على الشيء، كما هو حال القائلين بالحظر، بخلاف القائلين بالإباحة الذين يفتون بجواز تناول والاستخدام.
قال ابن عقيل (م-513هـ):

والقائل بالوقف إلى القائل بالحظر أقرب منه إلى القائل بالإباحة؛ لأنه يحتج عن الفتوى بالإقدام كما يحتج الحاضر، والمبيح يفتي بالتناول⁽⁸⁵⁾

⁽⁸¹⁾ قاضي ابو يعلى، العدة في اصول الفقه، 4/1244

⁽⁸²⁾ عبدالعزيز البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، 3/95

⁽⁸³⁾ عبدالرحمن صالح بن العبد اللطيف، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير، المملكة العربية السعودية، عمادة

البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423هـ، 1/155

⁽⁸⁴⁾ الغزالي، ابو حامد، محمد بن محمد، المستصفي، دار الكتب العلمية، 1413هـ، ص51

⁽⁸⁵⁾ ابن عقيل، علي، ابو الوفاء، الواضح في اصول الفقه، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ، 5/261

2- إن اختلاف أهل العلم حول كون الأصل في الأشياء الإباحة أو الحرمة أو التوقف، إنما هو في حال عدم ورود حكم الشريعة. ما بعد ورود حكم الشريعة، فإذا لم توجد دليل على التحريم، فإن تلك الشيء تكون حلالاً بالإجماع- نقل الزركشي (ت-794هـ):

فإن لم نجد ما يدل على تحريمه، فهو حلال بعد الشرع بلا خلاف.⁽⁸⁶⁾
كتب ابن رجب الحنبلي (ت-795هـ):

واعلم أن هذه المسألة غير مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع: هل هو الحظر أو الإباحة، أو لا حكم فيها؟ فإن تلك المسألة مفروضة فيما قبل ورود الشرع، فأما بعد وروده فقد دلت هذه النصوص وأشباهاها على أن حكم ذلك الأصل زال واستقر أن الأصل في الأشياء الإباحة بأدلة الشرع. وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك، وغلطوا من سوى بين المسألتين، وجعل حكمهما واحداً.⁽⁸⁷⁾

إنه من الجدير بالتنبيه أن اختلاف العلماء في مسألة "الأصل في الأشياء" - هل هو الإباحة أو الحظر أو الوقف إنما يتعلق فقط بما إذا لم يرد في الشيء نص شرعي واضح. أما إذا جاءت الشريعة ولم يوجد دليل صريح على التحريم، فإن ذلك الشيء يُحكم بحلّه بالإجماع، ولا يبقى في ذلك خلاف. وقد وقع بعضهم في خطأ التسوية بين حالي ما قبل ورود الشريعة وما بعدها، والحال أن الأحكام بعد نزول الشريعة تُبنى على الأدلة والنصوص الشرعية، فما لم يوجد نص يدل على التحريم، يُعتبر الشيء حلالاً. ويتضح من ذلك أن الأصل في أحكام الشريعة هو الاعتماد على الدليل والنص، وليس إصدار الأحكام من غير مستند شرعي.

نتائج البحث

1- الأصل في الأشياء الإباحة:

اتفق جمهور العلماء من المذاهب الأربعة وغيرهم أن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يرد نص شرعي أو دليل عقلي صريح يدل على التحريم. وهذا مدعوم بجملة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال كبار الأئمة، مثل قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

وقوله: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»

2- الأدلة العقلية والعقلية تدعم قول الإباحة:

⁽⁸⁶⁾ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، 1/214: الزركشي، بدر الدين، محمد، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، 1405هـ، 1/176

⁽⁸⁷⁾ ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، 2/836

استند القائلون بالإباحة إلى أدلة شرعية واضحة من الكتاب والسنة، إضافة إلى الأدلة العقلية التي تقتضي أن الله تعالى خلق الأشياء لمنافع العباد، وأن خلقها عبثاً أو للضرر لا يليق بحكمة الله تعالى. كما أن استعمال الأشياء والنفع بها أصل ما لم يوجد نص يمنع ذلك.

3- الأقوال الأخرى (الحظر والوقف) أقل ترجيحاً:

● القائلون بأن الأصل في الأشياء الحظر استدلوا بدعوى أن كل شيء ملك لله ولا يجوز التصرف فيه إلا بإذنه، وردّ عليهم الجمهور ببيان الفرق بين ملكية الله وملكية الإنسان، وأن الأدلة الشرعية تدل على الإباحة لا الحظر.

● أما القول الثالث وهو التوقف (الوقف)، فقد قال به بعض الشافعية والحنفية وبعض أهل الظاهر، ويعني عدم الجزم بالإباحة أو الحظر قبل ورود نص شرعي. غير أن التحقيق يُظهر أن هذا القول يتناول الإباحة من الناحية العملية، إذ لا إثم في الفعل ولا في الترك ما لم يرد دليل.

4- استثناءات قاعدة الإباحة:

اتفق العلماء على أن قاعدة الإباحة لا تشمل العبادات ولا الأبخاع ولا الذبائح إلا بنص شرعي. فالأصل في العبادات والمنكوحات والذبائح الحظر إلا ما أذن به الشرع.

5- ثمرة الخلاف:

الخلاف بين العلماء في هذه المسألة يظهر أثره عند عدم وجود نص شرعي أو دليل عقلي على حكم الأشياء. أما بعد ورود الشرع، فإذا لم يوجد دليل على التحريم، فإن الأصل هو الحل بلا خلاف.

6- أهمية القاعدة في تحقيق مقاصد الشريعة:

قاعدة الإباحة تدفع الحرج عن الناس وتيسر عليهم الانتفاع بنعم الله، وتنسجم مع مقصد الشريعة في رفع المشقة والضيق، كما أنها تمنع الغلو في التحريم أو التشديد بغير دليل.

7- ضرورة التزام الدليل وعدم التشريع بالرأي المجرد:

يتأكد على العلماء وطلبة العلم أن لا يُحكم على شيء بالتحريم أو الإباحة إلا بدليل شرعي واضح، واجتناب إطلاق الأحكام بمجرد الرأي أو العادة.